برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 12- 2006/6/16

مشاريع البرامج القطرية

البند 8 من جدول الأعمال

مشروع البرنامج القطري
إثيوبيا 10430.0 (2011-2007)

A

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2006/8/5/Rev.1
16 June 2006
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للإقرار

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأفريقيا الشرقية والجنوبية (ODK): Mr H. Arthur رقم الهاتف: 066513-2034

كبير موظفي العلاقات العامة بالمكتب الإقليمي لأفريقيا الشرقية والجنوبية (ODK): Ms F. Nabulsi رقم الهاتف: 066513-2385

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

تندرج إثيوبيا في عداد أشد البلدان فقراً في العالم إذ تحتل المرتبة 170 من أصل 177 بلداً وفقاً لمؤشر التنمية البشرية. ويعاني القطاع الاقتصادي الطاغي، وهو زراعة الكفاف، من ضعف الإنتاجية بسبب التدهور البيئي الواسع المترافق مع رداءة الأساليب الزراعية، وهو ما يعود إلى نقص الاستثمارات في القدرات الاجتماعية. ويتفشى الفقر وانعدام الأمن الغذائي في صفوف السكان البالغ عددهم 77.5 مليون نسمة حيث يعيش 31 مليون نسمة منهم دون خط الفقر ويواجه ما بين 6 ملايين و13 مليون نسمة خطر المجاعة. كما أن معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مرتفعة وآخذة بالتصاعد في صفوف سكان المناطق الريفية.

وتحتل أنشطة الإغاثة والإنعاش موقع الصدارة بين عمليات الاستجابة في إثيوبيا، إلا أن **البرنامج** يعمل أيضاً على مساندة الجهود الإنمائية المستندة إلى الصمود. وبين عامي 2003 و2006 قدم **البرنامج** المساعدة إلى أكثر من 600 مجتمع محلي وما يزيد على 1 000 مدرسة للنهوض بالموارد الطبيعية وقاعدة الأصول الاجتماعية من خلال توجيه 164 000 طن متري من المعونة الغذائية إلى مثل هذه الجهود. وبالاعتماد على بناء القدرات والمشاركة المجتمعية النشطة، تمكّنت عناصر برنامج "تحسين إدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش" والتغذية المدرسية عبر مبادرة "الأطفال في التنمية المحلية" من استصلاح أكثر من 300 000 هكتار من الأراضي المتدهورة، ومن تدريب ما يزيد على 3.500 من الموظفين النظراء، وضمان بقاء عدد يتجاوز 610 000 طفل في المدارس. وخلّفت النهج والأشكال الطليعية التي تم تطويرها عبر تلك العناصر أثرها على برامج أكبر بكثير في إثيوبيا مثل "برنامج شبكة الأمان الإنتاجية"، كما أنها تساند القطاعات الواسعة للموارد الطبيعية والتعليم.

واستجابة لخطة التنمية المعجَّلة والمستدامة لإنهاء الفقر وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فإن هذا البرنامج القطري يتألف من عنصرين متضافرين. فمن خلال عنصر علاقات الشراكة وتضامن مستخدمي الأراضي فإن أنشطة برنامج "تحسين إدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش عبر علاقات الشراكة وتضامن مستخدمي الأراضي"[1] تركز على الإدارة المستدامة للأراضي، وأنشطة توليد الأصول المناصرة للفقراء، وسبل العيش والتمكين، ولاسيما بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتُعنى جهود الغذاء مقابل التعليم المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية[2] بأمر الوصول إلى خدمات التنمية الشمولية الممتازة المرتكزة على التعليم الابتدائي والمدارس، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية. وقد انبثق كلا العنصرين من الممارسات الفضلى، وأُدمجت فيهما قضايا التمايز بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إدماجاً كاملا. ويرمي النهج البرنامجي "العابر للحدود" إلى نشر الخبرات، وإرساء علاقات الشراكة الإنتاجية، وتعزيز النظم المتوافرة للإدارة القائمة على النتائج.

وسيوفر برنامج "MERET-PLUS" المساعدة لنحو 610.000 مستفيد في 500 مجتمع محلي بينما ستوفر جهود التعليم مقابل الغذاء المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية العون إلى قرابة 438.000 مستفيد في أشد المناطق معاناة من انعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا كل سنة. ويصل العدد الإجمالي من المستفيدين الذين سيتلقون المساعدة خلال السنوات الخمس للبرنامج القطري إلى 2.2 مليون مستفيد. ويبلغ حجم المتطلبات الغذائية الكلية 230.000 طن متري بتكاليف أغذية قدرها 65 مليون دولار وتكلفة إجمالية تصل إلى 116 مليون دولار. وستستند استراتيجيات الخروج إلى توسع القدرات المجتمعية، والأمن الغذائي، والانتقال إلى شركاء التنمية النقدية.

مشروع القرار*

إن المجلس (1) يقر مشروع البرنامج القطري لإثيوبيا (2007-2011) (WFP/EB.A/2006/8/5/Rev.1)

[1] يشار إلى هذا البرنامج اختصاراً باسم MERET-PLUS.

[2] يطلق على هذه المبادرة اختصاراً اسم CHILD.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات (WFP/EB.A/2006/16) الصادرة في نهاية الدورة.

الذي تصل متطلباته الغذائية إلى 000 230 طن متري بتكلفة قدرها 108.2 مليون دولار لكل التكاليف التشغيلية المباشرة الأساسية، (2) يقر مفهوم البرنامج القطري الموسع على نحو ما هو معروض، رهناً بتوافر التمويل، (3) **يفوض** الأمانة بصياغة برنامج قطري يراعي ملاحظات أعضاء المجلس.

تحليل الوضع

1- تنتمي إثيوبيا إلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، ويبلغ عدد سكانها 77.5 مليون نسمة بما يجعلها الدولة الثانية في أفريقيا من حيث عدد السكان؛ ويتزايد هؤلاء السكان بمعدل 38.000 نسمة كل أسبوع. وتندرج إثيوبيا في عداد أشد البلدان فقراً في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يعيش 31 مليون نسمة من سكانها دون خط الفقر[3] علماً بأن متوسط العمر المرتقب هو 49.9 سنة؛ أما حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي فتبلغ 97 دولارا. وتحتل إثيوبيا المرتبة 170 من أصل 177 بلداً[4] وفقاً لمؤشر التنمية البشرية. وفي كل عام يواجه ما بين 6 ملايين و13 مليون نسمة في إثيوبيا خطر المجاعة[5].

2- ويرتكز الاقتصاد الوطني على زراعة الكفاف المؤلفة من الزراعة ضيقة النطاق وتربية الحيوان. ويستخدم القطاع الزراعي نسبة 85 في المائة من اليد العاملة في البلاد، ويسهم بنسبة 45 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، ويوفر نسبة 60 في المائة من مجموع عائدات التصدير. وتعاني القدرة الإنتاجية الزراعية من الضعف؛ وهو ما يعود إلى ضآلة استعمال المدخلات المشتراة، والأنماط العشوائية لهطول الأمطار، وقلة خصوبة التربة، والتدهور البيئي. وتعاني النساء، على وجه الخصوص، أشد المعاناة من مشكلات تدهور الأراضي والمياه. إذ تشكل النساء نسبة تقرب من 50 في المائة من اليد العاملة الزراعية، وهن يضطلعن في غالب الأحيان بمسؤولية جمع المياه، والأعلاف، والحطب، ويصعب عليهن الوصول إلى الموارد الإنتاجية[6].

3- وانخفض الإنتاج الزراعي المنزلي عن مستوى الطلب كما استُنفدت قاعدة الأصول استنفاداً حادا[7]. وتعتمد إثيوبيا بصورة متزايدة على الواردات الغذائية التي يدخل معظمها إلى البلاد على شكل معونات؛ ويُقدر حجم المعونة الغذائية بنسبة 10 في المائة من متوسط إنتاج الحبوب. ويعتبر مستوى العجز الغذائي ضخماً إلى درجة تتطلب من إثيوبيا زيادة إنتاجها الغذائي بمقدار 500.000 طن متري سنوياً إذا ما أرادت مواكبة الاحتياجات الاستهلاكية لسكانها المتزايدين بسرعة. وفي حين أن البلاد تتلقى معونات غذائية واسعة فإن متوسط حصة الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية يبلغ 12.80 دولار أي نصف المتوسط الذي يُرسل إلى بقية بلدان أفريقيا جنوب الصحراء والبالغ 22.60 دولار[8].

4- ويمثل انعدام الأمن الغذائي العابر والمزمن على حد سواء تحديات بارزة تواجه سكان الريف. وتشمل الأسباب الرئيسية لهذا الانعدام موجات الجفاف المتكررة، والاضطرابات الناجمة عن النزاعات الأهلية والحروب الحدودية، والتعرية، والاكتظاظ البشري والحيواني. وهناك أوجه تباين جغرافية مهمة واختلافات في النظم الزراعية التي تظهر في أنماط الفقر وانعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا. وتصل نسبة الكثافة السكانية إلى أعلى مستوياتها في المرتفعات الشمالية الشرقية، والجنوبية الوسطى، والجنوبية الشرقية، كما وتقوم في هذه المرتفعات نظم إيكولوجية بالغة الهشاشة. وفي الوقت الحالي تُستخدم أساليب زراعية غير مستدامة، ولقد عجز المنتجون الريفيون باستمرار عن تلبية احتياجات الكفاف ذاتها. وتواجه النظم الرعوية والزراعية الرعوية، التي توفر مورد الرزق لأكثر من 4 ملايين إثيوبي، تحديات بيئية خطيرة. وفي العديد من المناطق المنخفضة الشرقية والجنوبية الشرقية أدى النقص في أراضي الرعي والتنافس على الأراضي الزراعية التي تنحسر عنها مياه الفيضان إلى نشوب نزاعات إثنية.

5- وتُخلّف مثل هذه الظروف آثاراً مدمرة على الصحة. فسكان إثيوبيا هم من بين أكثر شعوب الأرض حرماناً من الزاوية التغذوية: إذ تبلغ نسبة المعانين من نقص التغذية في صفوفهم إلى 44 في المائة، أما نسبة نقص الوزن بالمقارنة مع العمر في صفوف الأطفال فتبلغ 38 في المائة[9]. ولا تزيد نسبة سكان الريف الذين يتلقون إمدادات المياه النقية عن 35 في المائة، في حين أن مرافق المراحيض ودورات المياه متاحة لنسبة 21 في المائة فقط[10]. ووفقاً للتقديرات الحكومية فإن معدل تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يصل إلى 4.4 في المائة في صفوف البالغين، مع ارتفاع هذا المعدل في

---

[3] يعادل خط الفقر 0.45 دولار يوميا (خطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر، 2005).

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005.

[5] خطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر، 2005..

[6] تعاني النساء بصورة أشد من انخفاض القدرة الإنتاجية الزراعية ومن الفقر لصعوبة وصولهن إلى الخدمات الإرشادية والموارد الإنتاجية مثل الأراضي، والقروض الائتمانية، واليد العاملة. وتتسم الآثار بالشدة على وجه الخصوص في الأسر التي تترأسها النساء (انظر Ethiopian Economic Association 2002. *Land Tenure and Agricultural Development in Ethiopia. Addis Ababa*).

[7] خطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر، 2005..

[8] تعيق ضآلة مقادير المساعدة الإنمائية الرسمية قيام أوجه التكامل التي كان بالمستطاع إرساؤها بين الأنشطة الإنسانية والبرامج الإنمائية العادية، كما أن ذلك لا يتيح التقليل من مظاهر الضعف إزاء الصدمات.

[9] الهيئة المركزية للإحصاء، 2005. المسح الصحي الديموغرافي.

[10] خطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر، 2005.

المناطق الريفية. وتتفاقم المشكلات الصحية والتغذوية بسبب ضعف المرافق الأساسية الصحية وصعوبة الوصول إلى التعليم.

6- كما أن الفقر وانعدام الأمن الغذائي يعيقان الجهود المبذولة للنهوض بأداء القطاع التعليمي. ورغم التقدم الكبير الذي تحقق في العقد الماضي فإن صافي معدل الالتحاق خلال الفترة 2004/2003 بلغ نسبة 52 في المائة، مع وجود تباينات إقليمية واسعة[11]. وتشير معدلات معرفة القراءة والكتابة إلى تباين كبير بين المناطق الحضرية والريفية وإلى تحيز جنسي واضح: إذ تصل هذه المعدلات إلى 49.9 في صفوف الذكور بينما تبلغ 26.6 في المائة فقط في صفوف الإناث[12]. وبفعل عوامل التسرب من المستوى الابتدائي التي تبلغ 19.3 في المائة، وقلة المواظبة المؤدية إلى معدلات رسوب بنسبة 9.9 في المائة، والافتقار إلى الدخل الأسري فإن نسبة 3.8 في المائة فقط من السكان تحصل على التعليم العالي. وفي حين أن هناك محاولات لمعالجة أمر معدلات الالتحاق بالغة الانخفاض في المناطق الرعوية عبر نظام للمراكز البديلة للتعليم الأساسي، فإن من الضروري الحفاظ على المكاسب المحققة في مناطق المرتفعات من خلال مواصلة الدعم لتلك الأقاليم التي ما تزال ضعيفة. وفي ضوء ضآلة الإنفاق المتكرر والرأسمالي الإجمالي البالغ 4.15 دولار[13] لكل تلميذ سنوياً وضعف القدرة المجتمعية، فإن التقدم المحقق في مجال الالتحاق في العديد من المناطق قد خلق ضغطاً على المرافق المدرسية المحدودة، وهدد جودة التعليم.

7- ويؤدي ضعف قاعدة المهارات (الناجم أساساً عن عدم القدرة على الوصول إلى التعليم)، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، والحرمان من الوصول إلى التقانات الأساسية، والحركية المحدودة لسكان الريف، وصعوبة الوصول إلى الأسواق[14] إلى تضييق نطاق ونوع الفرص غير الزراعية المدرة للدخل وإمكانية تنويع وسائل كسب العيش. وهكذا يجد سكان الريف أنفسهم ضحية فخ لا فكاك منه من الفقر المتمحور حول الزراعة ذات العائدات القليلة التي تؤدي إلى استمرار انعدام الأمن الغذائي والحرمان من القدرة على الوصول إلى حق أساسي من حقوق الإنسان هو التعليم.

8- وتسعى الحكومة إلى التخفيف من اعتماد البلاد على المساعدات الغذائية الإنسانية من خلال إطلاق عدد من برامج النمو الزراعي وتنفيذ استراتيجيات واسعة للأمن الغذائي والحد من الفقر. وجرت معالجة أمر عوائق جانب الإمداد بتوفير حزم من المدخلات المشتراة ذات الغلة الوفيرة المحتملة. وقد أسهمت هذه البرامج في زيادة الإنتاج، ولاسيما في قطاع الحبوب، إلا أن هناك قلقاً من أن تجيء المكاسب الإنتاجية قصيرة الأجل الناجمة عن اتساع الرقعة المزروعة على حساب البيئة الطبيعية وذلك مع توسيع المزارعين نطاق أنشطتهم الزراعية إلى الأراضي الرطبة والحدية. وتدرك الحكومة أوجه الضعف في برامج التحويل الريفي السابقة، وقد تم إدراج تدابير علاجية في خطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر (PASDEP)[15] للفترة 2006-2011 التي تحدد مجالات الأولوية على أنها: المضي في تحسين القدرة الإنتاجية الزراعية؛ وإدارة الموارد الطبيعية؛ والأمن الغذائي، وتنويع سبل العيش.

9- واتُخذت التدابير في مناطق الزراعة المقيمة لإصدار شهادات استخدام الأراضي وتبسيط نظام إدارة الأراضي. وستدعو الحاجة أيضاً إلى التمكين المجتمعي لتغيير مواقف المزارعين إزاء أهمية الإدارة المستدامة للأراضي.

10- وأُنشئت برامج شاملة لتنمية قطاعي التعليم والصحة (برنامج تنمية قطاع التعليم – المرحلة الثالثة وبرنامج تنمية قطاع الصحة – المرحلة الثالثة) عبر خطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر بالتشاور مع الهيئات الحكومية الفرعية والجهات المانحة. ويعطي ذلك للتعليم دوراً حيوياً في التنمية الريفية والزراعية، والتنمية الحضرية والصناعية، وبناء المجتمع الديمقراطي، والحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتسعى المرحلة الثالثة من برنامج تنمية قطاع التعليم إلى النهوض بالجودة التعليمية والتوازن بين الجنسين وتوفير مسالك وصول بديلة ووجبات في المدارس الابتدائية.

11- ويتقاسم الفريق القطري للأمم المتحدة مسؤولية توجيه السياسات مع الحكومة الإثيوبية، وقد أدرج هذه الاستراتيجيات ضمن جهود إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (المرحلة الثانية 2007-2011). كما يسعى هذا الفريق إلى تعزيز الاتساق خلال مراحل الانتقال من أنشطة الإغاثة والإنعاش إلى جهود الأمن الغذائي طويلة الأجل. ويعمل برنامج شبكة الأمان الإنتاجية، الذي صُمم وأُطلق بمساندة واسعة من الجهات المانحة، أيضاً على ترويج عمليات الانتقال القابلة للتنبؤ من حالات الطوارئ إلى الإنعاش.

---

[11] الهيئة المركزية للإحصاء، 2004. مسح الوضع المعيشي.

[12] الهيئة المركزية للإحصاء، 2004. مسح الوضع المعيشي.

[13] البنك الدولي، 2003. استعراض الإنفاق العام؛ تُضطر نسبة 25 في المائة من سكان الريف إلى قطع مسافة تزيد على 10 كيلومترات للوصول إلى أقرب سوق للأغذية.

[14] خطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر، 2005.

[15] تشكل هذه الخطة المرحلة الثانية من وثيقة استراتيجية الحد من الفقر في إثيوبيا.

التعاون السابق والدروس المستفادة

12- صُمم البرنامج القطري للفترة 2003-2006 بما يستجيب مع الأهداف المحددة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية – المرحلة الأولى. وخلُص تقييم خارجي لسياسة تحفيز التنمية (2004) وتقييم منتصف المدة لعام 2005، الذي شاركت فيه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى أن البرنامج القطري يتماشى مع أولويات البرنامج الحكومي للتنمية المستدامة والحد من الفقر (SDPRP)[16] بشأن الأمن الغذائي، وتطبيق اللامركزية، والتمكين، وبناء القدرات. وشدد البرنامج القطري المذكور بشكل خاص على تعزيز سبل العيش، وتمكين النساء، وبناء القدرات في المجتمعات المحلية والمدارس. وتم تطبيق نهج الإدارة القائمة على النتائج وتحسين تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها ليشتمل على المسوح الاستطلاعية الرامية إلى دعم الاستهداف المكاني. وأثمر تدعيم الحوار مع الجهات المعنية[17] حول قضايا السياسات والاستراتيجيات المتصلة بالأمن الغذائي، ولاسيما مع وزارة الزراعة والتنمية الريفية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن إنشاء التحالف الجديد للأمن الغذائي. وعمل **البرنامج** مع التحالف في تصميم برنامج شبكة الأمان الإنتاجية، وقدم مساهماته للبرنامج المذكور من خلال عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش مؤلفة من أربعة عناصر[18].

13- وتمثل النشاط الرئيسي في ظل البرنامج القطري في برنامج "تحسين إدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش" (MERET)، الذي خلُصت عمليتا تقييم رئيسيتان للأثر ولتحليل الفجوة الغذائية إلى أنه نجح في تحسين الأمن الغذائي لنحو 1.3 مليون مستفيد في 600 مجتمع محلي في 74 منطقة من أشد المناطق معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وأتاح نهج هذا البرنامج المركز على الجودة نشوء تدابير تقنية لم تكن ممكنة في ظل برامج الاستحقاقات واسعة النطاق. وعبر التركيز على الحوافر لا على عمليات النقل، فإن البرنامج المذكور يستخدم المعونة الغذائية لترويج طائفة متنوعة من أنشطة استصلاح الأراضي وسبل كسب العيش بتطبيق نهج الاستهداف الجغرافي والمجتمعي. ويتيح ذلك قدراً من الضم والإدماج أكبر مما هو متاح في ظل برنامج شبكة الأمان الإنتاجية[19]، في حين تسهم أنشطة التخطيط والأدوات التقنية لبرنامج تحسين إدارة الموارد البيئية في النهوض بتنفيذ برنامج شبكة الأمان الإنتاجية[20]. وقد طوَّر برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية وظيفة فريدة لبناء القدرات المجتمعية تؤثر على النهج التشاركية ونهج سبل العيش على امتداد أنشطة برمجة الأمن الغذائي في إثيوبيا. أما النشاط الرئيسي الثاني للبرنامج القطري فكان عمليات التغذية المدرسية التي توفر المساعدة حالياً لأكثر من 610.000 مستفيد. وخلال تنفيذ البرنامج القطري أُطلقت مبادرة للفتيات لتزويد 54.000 من التلميذات بحصص غذائية منزلية كحافز إضافي للمجتمعات المحلية التي تنخفض فيها معدلات مشاركة الفتيات في التعليم.

14- وتم إرساء علاقات تضافر بين برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لسبل العيش، وأنشطة التغذية المدرسية، والبرنامج المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأتاحت هذه الجهود الموحدة توسيع الأنشطة الرامية إلى إنشاء الأصول وحمايتها في مناطق انعدام الأمن الغذائي. كما جرى استحداث برنامج الأطفال في التنمية المحلية كبرنامج ابتكاري لبناء القدرات يرتكز على التغذية المدرسية ويستفيد من تجربة برنامج تحسين إدارة الموارد. ويرمي برنامج الأطفال في التنمية المحلية إلى النهوض بجودة التعليم عبر خلق بيئات مواتية للأطفال، وتحويل المدارس إلى مراكز محلية للتنمية.

15- ووظّفت استثمارات ضخمة لقياس النتائج. وصُمم ونُفذ نظام للإدارة القائمة على النتائج بالتعاون مع النظراء وذلك لتوفير معلومات موثوقة وحسنة التوقيت عن تقدم البرامج وأثر الأنشطة. وتولت منظمة الأغذية والزراعة قيادة تحليل لنسبة التكاليف إلى الفوائد في برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية، وأكدت نتائج هذا التحليل السلامة المالية والاقتصادية للبرنامج. وقد تجاوزت معدلات العائد الاقتصادي والمالي نسبة 12 في المائة، وكانت آثار **البرنامج** جلية في مجالات

---

[16] يشكل هذا البرنامج المرحلة الأولى من وثيقة استراتيجية الحد من الفقر في إثيوبيا.

[17] شملت هذه الجهات وزارة الزراعة والتنمية الريفية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[18] بالإضافة إلى البرنامج القطري، فإن مساعدة البرنامج لإثيوبيا تتضمن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10362 (2005-2007) المؤلفة من أربعة عناصر هي: (1) شبكة الأمن – 2 مليون نسمة من المدقعين المزمنين في 83 منطقة من مناطق انعدام الأمن الغذائي؛ (2) الإغاثة – 1.7 مليون نسمة من المستفيدين المعانين من الجوع الحاد؛ (3) التغذية التكميلية المقصودة – 000 700 نسمة من الحوامل والمرضعات والأطفال المصابين بسوء التغذية؛ (4) فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – 000 110 مستفيد. وتتولى عملية ممتدة ثانية للإغاثة والإنعاش (10127.0) مساعدة 000 100 لاجئ.

[19] على النقيض من برنامج شبكة الأمان الإنتاجية، فإن برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لسبل العيش يساعد المستفيدين المشاركين على سد الفجوة الغذائية ولكنه لا يلبي بالكامل كل متطلبات هذه الفجوة. وعبر الجمع بين العمليات التشاركية، وإحياء آليات التضامن، اللازمة لمعالجة أمر الفجوة الغذائية، بما في ذلك الوسائل "من الداخل"، مع إسهامه في تحفيز التنمية في الوقت ذاته.

[20] تشكل أنشطة تنمية الموارد الطبيعية التي يروجها برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية جزءاً أصيلاً من معظم مبادرات الأمن الغذائي التي تشجعها المنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة الثنائية، ووكالات الأمم المتحدة في إثيوبيا؛ ويعتبر تطوير قاعدة الموارد الطبيعية شرطاً مسبقاً ضرورياً لجدوى طائفة متنوعة من أنشطة الأمن الغذائي واستدامتها.

الإنتاج الغذائي، وتوليد الدخول الريفية، وسبل كسب العيش، بما في ذلك ما يتعلق منها بالفئات المحرومة مثل المزارعين الحديين والأسر التي تترأسها النساء. وأظهر تقدير الأثر وتحليل الفجوة الغذائية أن معدلات انعدام الأمن الغذائي قد انخفضت بنسبة تزيد على 40 في المائة خلال فترة السنوات الخمس وأن 80 في المائة من الذين شملتهم المقابلات قد ذكروا بأنهم أكثر قدرة الآن على مواجهة الصدمات والضغوط[21]. وتستفيد النساء بصورة متساوية من الأصول المنشأة[22] وقد تم خفض ما تنفقه النساء من وقت على الأعمال اليدوية والأعباء المتعلقة بجلب الماء، والحطب، والعلف بمقدار يتراوح بين ساعة وخمس ساعات يوميا. وجرى تعزيز القدرات التقنية والتخطيطية للنظراء والمستفيدين، حيث وفّر التدريب لأكثر من 2.000 موظف و10.000 أسرة. وأشارت دراسات تقدير الأثر وتقييم منتصف المدة أن تدابير توجيه المعونة في برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية صارمة، وجمعية، وتشاركية بشكل عال؛ وأثنى تقييم منتصف المدة على مساهمة برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية في استصلاح أكثر من 300.000 هكتار من الأراضي المتدهورة. وبفضل تعزيز القدرة على الصمود فإن ما يقدر بنسبة 15 في المائة من المستفيدين سيتمكنون من الاستغناء تدريجياً عن مساعدات **البرنامج** المذكور بحلول نهاية عام 2006 وستنضم إليهم نسبة أخرى تبلغ 25 في المائة تقريباً من المستفيدين بحلول عام 2009. وسيستند التوجيه الجديد للمعونة إلى معايير مرتبطة بالحد من الفجوة الغذائية، والصمود التراكمي المرتكز على الأصول، وتحسن القدرة على الوصول إلى الفرص الإنمائية الإضافية.

16- وفي ثلاثة تقارير متتابعة لبعثات الاستعراض السنوية المشتركة، أبرزت مجموعة المانحين المعنية بالتعليم والحكومة مساهمة أنشطة التغذية المدرسية في زيادة معدلات الالتحاق، وتثبيت المواظبة، وخفض نسب التسرب في المناطق الرعوية والمعانية من الجفاف. وأوضح تقرير الإدارة القائمة على النتائج لعام 2004 أن زيادة معدلات الالتحاق في المدارس المعانة كانت أعلى في المتوسط بنسبة 5.6 في المائة مما هي عليه في المدارس غير المعانة في المناطق ذاتها، في حين أن الفجوة القائمة بين الجنسين ضاقت في المدارس التي شملتها مبادرة الفتيات بمعدل يزيد بنسبة 35.6 في المائة عما هو قائم في المدارس غير المعانة.[23] وخلُص استعراض منتصف المدة إلى أن أنشطة التغذية المدرسية أسهمت في تمكين الأطفال من الحصول على التعليم؛ وأنها نُفّذت تنفيذاً حسناً وبتنسيق متين؛ وأنها تمثل استخداماً مناسباً ومهماً للأغذية في النهوض بالأوضاع الحياتية للأطفال وأسرهم. وساعد برنامج الأطفال في التنمية المحلية على دعم إنجازات التغذية المدرسية عبر تعزيز قدرة الهياكل التعليمية والإنمائية على مستوى القرى والمناطق.

17- وبيَّن استعراض داخلي للفعالية التكاليفية لبرنامج تحسين إدارة الموارد البيئية قيم ألفا[24] عند 0.85 للسلع المستوردة ونطاقاً يتراوح بين 1.05 و1.1 للمشتريات المحلية. ويعني ذلك أن نسبة الفعالية التكاليفية للبرنامج تبلغ 85 في المائة عند استخدام السلع المشتراة دولياً وأن هذه الفعالية تتراوح بين 105 و110 في المائة عند استعمال السلع المشتراة محليا. وبالنسبة لأنشطة التغذية المدرسية فإن الحساب المكافئ يظهر أن الفعالية التكاليفية تبلغ 110 في المائة للأغذية المستوردة و139 في المائة للأغذية المشتراة محلياً بالمقارنة مع وجبة مماثلة ذات عناصر مشتراة من الأسواق المحلية في مناطق التغذية المدرسية.

18- وتدل أنشطة الرصد والدراسات المنفذة أثناء فترة البرنامج القطري إلى أن المعونة الغذائية الإنمائية لم تخلّف أثراً سلبياً على الأسعار السوقية.[25] ولم يترك عنصر الأغذية في برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية وأنشطة التغذية المدرسية أثراً يذكر على الإنتاج المحلي بفضل فعالية توجيه المعونة، وعدم كفاية الدخول المحلية لتغطية تكاليف مشتريات إضافية، وصغر الحصص الغذائية نسبياً (برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية: 3 كغ/يوم؛ والتغذية المدرسية: وجبة واحدة لكل طفل خلال اليوم الدراسي). وتشجع الحكومة المشتريات المحلية للتقليل من الأثر السوقي وتقليل الاعتماد على واردات المعونة الغذائية الخارجية. وستُمنح المشتريات المحلية الأولوية في البرنامج القطري المقبل.

19- ويجري العمل على إدراج الدروس المستخلصة من برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية وأنشطة التغذية المدرسية في البرامج التي تقودها الحكومة والوكالات الأخرى، ولاسيما برنامج شبكة الأمان الإنتاجية وبرنامج تنمية قطاع التعليم. وقد التي استُلهمت من برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية كخطوط معيارية للتنفيذ الوطني.

---

[21] تقدير الأثر (البرنامج – وزارة الزراعة والتنمية الريفية، 2002) وتحليل التكاليف إلى الفوائد (منظمة الأغذية والزراعة – البرنامج، 2004).

[22] نتائج الإدارة القائمة على النتائج لعام 2004. ووفقاً للمسح القاعدي للالتزامات المعززة تجاه النساء، فإن النساء يشاركن بنشاط في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بإنشاء الأصول.

[23] يتولى النظراء التابعون للإدارة المحلية اختيار المدارس التي تُدرج في البرنامج وفقاً لمعايير معتمدة تشمل: انعدام الأمن الغذائي (بناء على تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها)؛ والتباين بين الجنسين؛ وانخفاض معدلات الالتحاق؛ وصعوبة الوصول؛ والموقع الريفي؛ وفرص الشراكة (مع برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية والوكالات الأخرى)؛ ورغبة وقدرة الإدارة والمجتمعات المحلية في مساندة المشروع.

[24] هذه هي النسبة القائمة بين أسعار السوق المحلية ومجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج لتسليم السلع إلى الموقع المحلي. وتتباين قيم ألفا تبايناً كبيراً ولكن قيمة تقل كثيراً عن 1 تشير إلى الحاجة إلى النظر فيما إذا كانت هناك بدائل مجدية.

[25] Abdulai, A., Barrett, C.B. and Hoddinott, J. 2004. *Does Food Aid Really Have Disincentive Effects? New Evidence from Sub-Saharan Africa.* Washington DC, IFPRI; FAO/WFP. 2004. Cost-Benefit Analysis. Rome.

التركيز الاستراتيجي للبرنامج القطري

20- سيستند البرنامج القطري الجديد إلى هذه الخبرات الميدانية ويغدو جزءاً أصيلاً من نواتج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فيما يتعلق بالإنعاش والأمن الغذائي، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويشير الإطار المذكور بوضوح إلى أنه: "... سيتم توسيع نطاق المبادرات، مثل برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لسبل العيش، في إطار عمل الأمم المتحدة الثاني للمساعدة الإنمائية لتعزيز الأمن الغذائي وآليات التصدي طويلة الأجل للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية من إثيوبيا...". وحُددت بالفعل ثلاثة مجالات للبرامج المشتركة للإطار المذكور بين **البرنامج**، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الصحة العالمية على أنها أساسية لنواتج الإطار وجزء أصيل من نواتج برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش عبر علاقات الشراكة وتضامن مستخدمي الأراضي (MERET-PLUS) وأنشطة الغذاء مقابل التعليم المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية. وجرى الاتفاق على أربعة مجالات إضافية لتعزيز التعاون تلتزم الوكالات بشأنها بالتنسيق في البرامج المشتركة. كما تعتبر الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أساسية أيضاً في نواتج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسيتواصل السعي لتعميمها في كلا عنصري البرنامج القطري بالتعاون مع شركاء الإطار المذكور.

21- وسيسهم البرنامج القطري في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع؛ وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض؛ وكفالة الاستدامة البيئية. وقد طوِّر هذا **البرنامج** في إطار خطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتقدير احتياجات الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة الاستثمار. وترتكز خطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر على تركيز البرنامج الحكومي للتنمية المستدامة والحد من الفقر على النمو الزراعي والأمن الغذائي، وتطبيق اللامركزية والتمكين، وإصلاح الخدمة المدنية وبناء القدرات. كما تُعنى خطة التنمية المعجلة بالفرص الناشئة في ميادين تنمية الموارد البشرية، والسياحة، وخطة عمل وطنية للنساء، والعمالة الإنتاجية، والمشروعات الصغيرة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإدارة البيئية، والروابط الحضرية/الريفية.

22- ويوفر تلاقي الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف خطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر المبادئ والإطار اللازمين لتطوير إطار عمل الأمم المتحدة الثاني للمساعدة الإنمائية، الذي يُنتظر أن يغطي خمسة مجالات استراتيجية للتعاون هي: الاستجابة الإنسانية؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والحكم الرشيد؛ وتعزيز النمو الاقتصادي. وسيسهم البرنامج القطري في نواتج هذا الإطار الثاني فيما يتعلق بالإنعاش والأمن الغذائي، والخدمات الاجتماعية الأساسية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع عنايته في الوقت ذاته بالأهداف الاستراتيجية للبرنامج 2، و4، و5 وأولويات تحفيز التنمية 2، و3، و4، و5.

23- وتمشياً مع الإطار فإن هدف **البرنامج** على الصعيد الوطني هو الإسهام في التنمية المعجلة للقضاء على الفقر، وهو يشتمل على الغايات التالية:

- إرساء مثال قابل للتكرار بشأن سبل الحد من الفقر الريفي وما يصاحبه من انعدام للأمن الغذائي في ظل الظروف الهشة لسبل العيش وذلك باستخدام المعونة الغذائية ونهج قائم على الشراكة لإنشاء الأصول المتعددة وبناء القدرة على الصمود؛
- تيسير وصول الأطفال إلى التعليم الابتدائي والنهوض بجودته؛
- ترويج النهج الذي تقوده المجتمعات المحلية لتمكين الأسر الضعيفة والمجموعات النسائية وتحويل المدارس إلى مراكز إنمائية شاملة.

24- وسيتألف البرنامج القطري من عنصرين هما نواتج برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش عبر علاقات الشراكة وتضامن مستخدمي الأراضي (MERET-PLUS) وجهود الغذاء مقابل التعليم المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية، مع إدماج مسألتي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[26] والتمايز بين الجنسين ضمن كلا العنصرين المذكورين.

25- ويهدف برنامج "MERET-PLUS" إلى العناية بأمر ميدان التعاون في ظل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية، والإنعاش، والأمن الغذائي، وذلك من خلال ترسيخ وتعزيز عناصر المرحلة الراهنة من برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية. وسيسهم البرنامج المذكور في إطار عمل الأمم المتحدة الثاني عبر بناء

[26] كان البرنامج القطري السابق يضم عنصراً ثالثاً هو الأنشطة الحضرية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تشكل الآن جزءاً من عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش. ويُعنى البرنامج القطري الجديد بمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال إدماج المنهجيات في برنامج "MERET-PLUS" وأنشطة الغذاء مقابل التعليم المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية.

الشبكات الاجتماعية والأصول الإنتاجية التي تساعد على الصمود في وجه الصدمات، وتحسين الأمن الغذائي، وتدعيم سبل العيش. وستوفر المعونة الغذائية كحافز لمعظم الأسر الضعيفة. ويرمي ذلك إلى معالجة أمر تدهور الأراضي، وإدخال أساليب ومهارات لتحسين زراعة الأراضي في المناطق ذات المعدلات العالية لتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، مع القيام في الوقت ذاته بتنويع فرص الدخل وضمان الاستدامة المصاحبة لقاعدة الموارد الطبيعية. ويؤكد برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية على علاقات الشراكة الفعالة للإدارة المستدامة للأراضي والجهود التي تقودها المجتمعات المحلية لإنشاء الأصول المادية البيولوجية والاجتماعية الموجهة نحو الشرائح المعانية من شح الموارد.

26- وتستجيب أنشطة الغذاء مقابل العمل المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية لاستراتيجية خطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر الهادفة إلى التوسع في التغذية المدرسية؛ وتساند ناتج الخدمات الاجتماعية الأساسية في إطار عمل الأمم المتحدة الثاني للمساعدة الإنمائية عبر تيسير وصول الأطفال إلى التعليم الابتدائي الجيد في مناطق انعدام الأمن الغذائي. وستستخدم الأنشطة المذكورة المدارس الابتدائية، التي تعتبر أبرز المؤسسات الريفية التي تحظى بالتقدير، كنقطة نفاذ لمساعدة المجتمعات المحلية على أن تغدو جهات ترويج نشطة لتحسين البيئة المدرسية والنهوض بالصلات بين المدارس وهذه المجتمعات[27].

27- وستتم مساندة ناتج إطار عمل الأمم المتحدة الثاني للمساعدة الإنمائية المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال برنامج "MERET-PLUS" وأنشطة الغذاء مقابل التعليم المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية وذلك بالاعتماد على المدارس والمجتمعات المحلية. وستُنفذ أنشطة وقائية على مستوى المجتمعات المحلية عبر إدماج أنشطة التوعية بكل عمليات التدريب، واستخدام مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كموضوع محوري للنقاش في أنشطة التخطيط المجتمعية، ودعم "المحاورات المجتمعية"[28]، وترويج الأنشطة التي تساند الأسر المصابة بالأعراض عبر آليات التضامن المجتمعية.

28- وفي إثيوبيا، يعاني 18 مليون نسمة من سكان الريف من فجوات غذائية تتراوح بين شهر واحد إلى 12 شهراً، ومن ضعف القدرة على الصمود في وجه الصدمات، وصعوبة الوصول إلى الفرص الإنمائية، كما ويقاسون منذ عهد بعيد من قلة المعونات طويلة الأجل[29]. وثمة مبررات قوية لتقديم المعونة الغذائية ذات التوجيه الحسن لمساعدة المجتمعات المحلية المعدمة والأسر الضعيفة على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، مع القيام في الوقت ذاته بمساندة التحول إلى فرص سبل العيش المستدامة والوصول إلى الخدمات الأساسية. ويتسم هذا بالأهمية على وجه الخصوص في المجالات التي حددها تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها والمعانية من قصور شديد في توافر الأغذية والقدرة على الوصول إليها، وحيث تشكل الأغذية نمطاً أساسياً من أنماط المساندة خلال المراحل الأولية من عملية التنمية. وتظل المعونة الغذائية الموجهة والهادفة إلى التنمية مهمة في السياق الإثيوبي، وقد برهنت على قدرتها على الإطلاق العاجل للأنشطة الإنمائية وترويج الجهود الساعية إلى نظام للدعم ذي مرتكز نقدي أقوى.

29- وتتمثل الاستراتيجية البرنامجية في توليد أنشطة متضافرة للبرمجة، وعلاقات الشراكة وأوجه التضافر التعلُّمية، وتعبئة الموارد التكميلية غير الغذائية، وتوفير بعد أوسع للدور التمكيني للمعونة الغذائية. وقد رُبطت عناصر البرنامج معاً بطريقة تكاملية لاقتسام النهج التشاركية والتقانات المحلية وتحديد منصة تمكينية. ومن المزمع أن تكون نواتج البرنامج "بدون حدود" بحيث تنشر الدروس المستفادة والممارسات المثلى على المستويات القطرية، والإقليمية، والعالمية.

30- وفي ظل **البرنامج**، ستسهم النساء إسهاماً كبيراً في التمكين المجتمعي؛ وستُبذل الجهود لتعزيز دورهن في اتخاذ القرارات وتيسير وصولهن إلى المعارف، ولمساندة أنشطة الدعم التي تحد من المصاعب، وترويج الفرص المدرة للدخل. وستوجَّه مبادرات تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين نحو الرجال، والأطفال، والعجائز أيضاً، بالاستناد إلى ما تحقق من تقدم على مدى السنوات في ميدان التخطيط التشاركي. وستشمل أنشطة التدريب دورات مخصوصة بحسب الفئة الجنسية ترمي إلى تعزيز دور النساء في التخطيط وتذليل العقبات القائمة في وجه تعليم الفتيات.

31- وسيوفر البرنامج القطري أمثلة على الممارسات الجيدة وأنشطة قابلة للتكرار تكفل ترويج أوجه التضافر وعلاقات الشراكة. وسيتمثل الأثر التراكمي لهذه الجهود في تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات، وتيسير وصول الأطفال إلى التعليم الابتدائي، وترويج النهج التي تقودها المجتمعات المحلية لتمكين الفئات الأشد ضعفاً، بما في ذلك النساء والمجموعات المهمَّشة. وستُعنى النواتج بالعديد من أفخاخ الفقر التي حددتها خطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر وستشتمل على الأهداف الاستراتيجية للبرنامج. وتتمثل النواتج المنتظرة للبرنامج القطري بما يلي:

- زيادة القدرة على إدارة الصدمات، وتلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية، وتنويع سبل العيش (بقيادة برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية).

---

[27] تحظى المدارس الابتدائية بالتقدير في صفوف سكان الريف بما يفوق كل المؤسسات الأخرى (خطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر، 2005).

[28] "المحاورات المجتمعية" هي منهجية لتعبئة المجتمعات المحلية ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشمل هذه المنهجية انخراط المجتمعات المحلية في مناقشات تؤدي إلى تعميق فهم الجائحة، وتحديد واستكشاف الأسباب الكامنة التي تغذيها، والتوصل إلى قرارات، واتخاذ التدابير اللازمة.

[29] الهيئة المركزية للإحصاء، 2004. مسح الوضع المعيشي.

- مأسسة ممارسات ونظم الإدارة المستدامة للأراضي على مستوى المجتمعات المحلية وتكرارها في مناطق أخرى (بقيادة برنامج "MERET-PLUS").
- تدعيم الممارسات والتغيرات السلوكية المستدامة والإنتاجية وذات الجذور المجتمعية فيما يتعلق بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (مشترك).
- زيادة معدلات التحاق الأطفال، ومواظبتهم، وقدرتهم على المشاركة النشطة في المدارس (بقيادة جهود الغذاء مقابل التعليم المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية).
- النهوض بجودة التعليم وتحويل المدارس تدريجياً إلى مراكز للتنمية المحلية (بقيادة جهود الغذاء مقابل التعليم المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية).
- تمكن الشركاء المنفذين من تخطيط وإدارة البرامج المستندة إلى الأغذية (مشترك).

32- وتتسم المخرجات الرئيسية للبرنامج القطري بالتضافر (انظر الملحق الثاني) وتشمل ما يلي:

- عدد المستفيدين من المعونة الغذائية والمستوى المحقق لتمكين المجتمعات المحلية؛
- التغطية والفوائد المكتسبة المتعلقة بالأصول المادية البيولوجية، والبيئية، والاجتماعية؛
- المهارات والقدرات التي اكتسبتها المؤسسات المنفذة؛
- مستوى الالتحاق والمواظبة، والنهوض بالمهارات التعليمية، ومشاركة الأطفال في تحسين البيئة المدرسية؛
- جهود الشراكة (بما في ذلك الجهود المتصلة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) التي اكتسبت الطابع الرسمي؛
- تعميم المبادرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي، والأطفال في التنمية المحلية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمن المبادرات الاستراتيجية والواسعة للأمن الغذائي.

العنصر 1: برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش عبر علاقات الشراكة وتضامن مستخدمي الأراضي (MERET–PLUS)

33- سيُنفذ برنامج "MERET-PLUS" في 65 من الأقسام المعانية من الانعدام المزمن للأمن الغذائي في أقاليم تيغراي، وأمهرا، وأوروميا، والأمم والقوميات والشعوب الجنوبية، وديرداوا، وصومالي، وحُددت هذه الأقسام بالاعتماد على أنشطة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، وعمليات تقييم النظم الزراعية والإيكولوجية-الزراعية، والأدلة المستخلصة من الميدان، وبالتشاور مع الحكومة على مختلف الأصعدة. وسيوجَّه اهتمام خاص إلى انتقاء الأقسام ذات الأهمية الاستراتيجية لتقديم مساندة الشركاء في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتضافر البرامجي مع جهود الغذاء مقابل التعليم المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية والعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. وستتركز الجهود على خلق "نقاط أثر" لزيادة الكفاءة البرامجية. وسيعمل برنامج "MERET-PLUS" على ترويج البرامج المشتركة ومناصرة إنشاء إطار للإدارة المستدامة للأراضي مع منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والجهات المعنية الأخرى. وسيشارك نحو 122.000 شخص[30] كل عام في أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول في زهاء 500 مجتمع محلي من المجتمعات المعرضة للأزمات والمعانية من انعدام الأمن الغذائي، بما يعني أن عدد المستفيدين طيلة **البرنامج** سيصل إلى 1.7 مليون مستفيد تقريبا.[31] وستُستخدم حصة غذائية مؤلفة من 3 كغ من الحبوب لكل يوم عمل لفترة قصوى قدرها ثلاثة أشهر سنوياً. وسيشكل ذلك تعويضاً عن اليد العاملة يستند إلى الحوافز بالنسبة للأسر المنخرطة في إنشاء الأصول، وإحياء قاعدة الموارد الطبيعية، وترويج الفرص الابتكارية المدرة للدخل، وجهود التضامن. وسينصب التركيز على المجموعات المحرومة، بما في ذلك النساء شحيحات الموارد والأسر التي يترأسها العجائز، والتي ستتم مساعدتها بالاعتماد على حزم الأنشطة ومبادرات التضامن التي تقودها المجتمعات المحلية. كما أن الحصة الغذائية ستحد كثيراً من الفجوة الغذائية للأسر المعانية من انعدام الأمن الغذائي وستُمكّن من تحقيق وفور في النفقات الغذائية.

العنصر 2: أنشطة الغذاء مقابل التعليم المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية

34- ستُنفذ أنشطة الغذاء مقابل التعليم والشراكات الإنتاجية من خلال إطار مبادرة الأطفال في التنمية المحلية. وستروج هذه الأنشطة للتوفير المستدام والمملوك مجتمعياً للوجبات بغية تشجيع التحاق التلاميذ، ومواظبتهم، ومشاركتهم النشطة في المدارس الابتدائية في المناطق الريفية المعانية من انعدام الأمن الغذائي. وستشدد عمليات توجيه المعونة على المناطق المتسمة بانخفاض معدلات الالتحاق، واتساع التباين بين الجنسين، وكثرة الفرص لعلاقات الشراكة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الأقسام المعانية من انعدام مزمن للأمن الغذائي والبالغ عددها 137 قسما. وسيغطي العنصر

[30] أعضاء الأسر المشاركون في أنشطة الغذاء مقابل العمل. ويفترض هذا أن تتألف الأسرة في المتوسط من خمسة أشخاص (الهيئة المركزية للإحصاء، 2004)، بحيث يصل عدد المستفيدين إلى قرابة 520 609 مستفيداً في السنة.

[31] يستند هذا التقدير إلى أن عدد المستفيدين يبلغ 520 609 مستفيداً، وأن نسبة المشاركة متعددة السنوات تصل إلى 70 في المائة، وأن البرنامج سيستغرق خمس سنوات.

438.000 مستفيد. وستتألف الحصة الغذائية من 150 غراما من خليط الذرة والصويا، و6 غرامات من الزيت النباتي المقوى، و3 غرامات من الملح الميوَّد لكل طفل في كل يوم مدرسي، على أن تقدم هذه الحصة كوجبة مطهية في المدرسة. وفي مجموعة مختارة من المدارس ستتلقى 68.000 فتاة حصصاً غذائية منزلية على شكل 8 لترات من الزيت النباتي في كل فصل دراسي كحافز خاص لتشجيعهن على المواظبة على المدارس.

35- وقد صُممت مبادرة الأطفال في التنمية المحلية لمساندة الخطوط التوجيهية لتنظيم الإدارة التعليمية، والمشاركة المجتمعية، والتمويل التعليمي، والصادرة عن وزارة التربية. وسيسعى **البرنامج** إلى نشر منهجية الأطفال في التنمية المحلية ضمن القطاع التعليمي عبر علاقات الشراكة والمناصرة. وسيستند البرنامج القطري إلى علاقة الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة لتنفيذ الحزمة الأساسية في المدارس المقصودة، وسيساند الجهود لتحويل المدارس الابتدائية إلى مراكز للبيانات العملية عن الأنشطة المتعلقة بالبيئة والأمن الغذائي، وذلك بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات تقنية أخرى. وسيتعاون **البرنامج** مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وجهات أخرى لاستقطاب التأييد لسياسات الصحة والتغذية المدرسية.

36- وتتماشى ميزانية البرنامج القطري البالغة 115 مليون دولار والمعروضة للدراسة مع قواعد الميزانية في **البرنامج**، كما أنها ضمن الموارد المتاحة التقديرية الراهنة والتقلبات الجائزة في أسعار السلع وتكاليف النقل خلال الفترة المعنية. على أن هذه الميزانية تُعنى فحسب بنسبة 60 في المائة تقريباً من الاحتياجات التي يمكن التعامل معها ضمن القدرة القائمة للبرنامج وشركائه. ويتمتع العنصر 1 بإمكانية التوسع بسرعة بحيث يتجاوز التغطية الحالية للأمكنة والمستفيدين بعد بذل جهود مع شركاء إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ولاسيما في المجالات ذات الإمكانيات العالية للتضافر مع مبادرة الأطفال في التنمية المحلية، وعبر البرامج المشتركة للإطار المذكور. وسيعزز ذلك من الأثر في المجتمعات المحلية الحالية وسيعجل بتحقيق الأمن الغذائي. ويتمتع العنصر 2 بإمكانية الحفاظ على النطاق الحالي، وتلبية الزيادات المنتظرة في معدلات الالتحاق، والتوسع وفقاً لخطة التنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر. كما سيساند البرنامج القطري المراكز البديلة للتعليم الأساسي بالشروع في أنشطة التغذية المدرسية المرتكزة على الإنتاج الغذائي المحلي والمستندة إلى الإطار الإنمائي لمبادرة الأطفال في التنمية المحلية وأوجه التضافر مع برنامج "MERET-PLUS" وأنشطة الغذاء مقابل التعليم المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية على التوالي. وسيخضع كلا العنصرين لموافقة المجلس في الدورة العادية الثانية عام 2006، رهناً بتوافر الموارد.

استراتيجيات التنفيذ

37- ستواصل وزارة الزراعة والتنمية الريفية الاضطلاع بدور الشريك المنفذ للعنصر 1، بينما ستتولى هذا الدور وزارة التربية فيما يتعلق بالعنصر 2، على المستوى الاتحادي، ومستويات الأقاليم والأقسام. وستصل الأغذية المستوردة إلى جيبوتي؛ وسيضطلع **البرنامج** بمناولة النقل لكل نقطة تسليم أمامية إقليمية. وستُطبَّق إعانة للنقل الداخلي، والتخزين، والمناولة بنسبة 100 في المائة لمساندة نقل النظراء الإقليميين للأغذية من نقاط التسليم الأمامية إلى مواقع التوزيع على مستوى الأقسام والمدارس.

38- وسيتابع البرنامج مساعدة الحكومة على تعزيز قدرات إدارة السلع، وذلك فيما يتعلق بالبنود الغذائية المستوردة والمشتراة محلياً على حد سواء. وستقدم المكاتب القطرية والفرعية المساعدة في تقوية نظم تتبع السلع، ومناولة التخزين، ونظم الاتصال والإبلاغ على كل الأصعدة. وإدراكاً لأهمية قضية النهوض بالأوضاع السوقية في إثيوبيا، والحاجة إلى تعزيز تسويق الأغذية بين مناطق فوائض الأغذية والعجز الغذائي، فإن البرنامج سيواصل استخدام الأغذية المشتراة محلياً في جانب كبير من مساعداته الغذائية خلال فترة البرنامج. وسيستحدث البرنامج استراتيجية أكثر اتساقاً مع الجهات المانحة لتوليد الدعم للمشتريات المحلية المتعلقة بكلا العنصرين، وذلك بالاستناد إلى الأداء الحالي لعمليات البرنامج الإجمالية التي شملت أكثر من 150.000 طن متري من المشتريات المحلية عام 2005. وستزيد الأرقام المستهدفة للمشتريات المحلية لتبلغ نسبة تصل إلى 30 في المائة من الحبوب والأغذية المخلوطة. وسيعتمد حجم المشتريات المحلية للبرنامج القطري عموماً على ثلاثة عوامل هي: (1) الإمداد؛ (2) تنافسية الأسعار بالمقارنة مع بروتوكولات التوريد المعتمدة **للبرنامج**؛ (3) توافر المساهمات النقدية. وفي حالة المشتريات المحلية/الإقليمية فإن تكاليف الأغذية المدرجة في الميزانية قد تتطلب التعديل من خلال الآليات المناسبة إذا ما كانت تباينات الأسعار في الأسواق المحلية و/أو الإقليمية مهمة.

39- وتقدر المساهمات الحكومية بما يلي: العنصر 1، 7 ملايين دولار؛ العنصر 2، 6 ملايين دولار. وتعتبر هذه المساهمات ضخمة بالنظر إلى أن إثيوبيا تندرج في عداد أشد البلدان فقراً في العالم. وسيهدف البرنامج إلى اكتساب نسبة 30 في المائة من الأصول الإجمالية المنشأة على مستوى المجتمعات المحلية والمدارس عبر المساهمات المحلية وآليات التضامن. وستتولد نسبة أخرى من الأصول قدرها 20 في المائة من مبادرات شركاء إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

40- وتتعلق استراتيجيات الانسحاب لكلا العنصرين بالتغيرات في الهشاشة، والقدرة على الصمود إزاء الصدمات، والأمن الغذائي المحقق على المستويات الأسرية والمجتمعية الإجمالية. وبالنظر إلى أن البرنامج يوجه معونته نحو أشد الشرائح السكانية الريفية ضعفاً وتعرضاً للأزمات، فإن سحب المساعدات التدريجي من بضع المدارس، والمجتمعات المحلية، والأقسام سيخضع لتقييم مشترك مع الشركاء الحكوميين.

41- وترتكز استراتيجية الاستدامة والانسحاب المتعلقة بالعنصر 1 على ما يلي:

- الأثر التمكيني للأصول المتعددة المنشأة وإزالة الحاجة إلى المعونة الغذائية لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية؛
- التحول التدريجي من الأغذية إلى المساندة النقدية مع تحسن الظروف السوقية؛
- المساندة النقدية البديلة للأقسام من مساعدات الشركاء.

42- أما استراتيجية الاستدامة والانسحاب المتعلقة بالعنصر 2 فتستند إلى ما يلي:

- توسع نطاق فرص كسب العيش الناجم عن الوصول إلى التعليم العام والمهارات الحياتية؛
- تناقص الحاجة إلى عمل الأطفال ضمن الأسرة نتيجة أنشطة مبادرة الأطفال في التنمية المحلية؛ و
- أنشطة التغذية المدرسية المرتكزة على الإنتاج الغذائي المحلي في المناطق التي تحسنت فيها القدرات والإمدادات الغذائية المتاحة.

43- كما أن البرنامج سيعنى بالجوانب التمكينية للخروج مثل مأسسة النهج والحزم التي يروج لها برنامج MERET–PLUS وأنشطة الغذاء مقابل التعليم المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية، وتوسيعها "بدون حدود" باستخدام الأنماط البديلة من المساندة، والجهود المشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتمكين المجتمعي المتين.

إدارة البرنامج، والرصد والتقييم

44- ينبثق هذا البرنامج القطري من سابقه: ويظل كلا العنصرين بالغ الأهمية في السياق الحالي لهشاشة الأوضاع وانعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا. وحدد تقييم منتصف المدة وبعثة التقدير التي أُرسلت في يونيو/حزيران عام 2005 سمات هذا البرنامج المتسقة مع المناقشات الأولية المتعلقة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وشملت عملية الاستعراض والموافقة التي تولى تنسيقها الخبراء الاستشاريون لمنظمة الأغذية والزراعة والبرنامج اجتماعات مع شركاء إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والجهات المانحة، والوزارات الحكومية على المستوى الاتحادي والإقليمي، ومؤسسات البحوث مثل المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية ومنتدى سياسات الاقتصاد البيئي لإثيوبيا. وانصب التركيز على فرص الشراكة لمبادرات البرمجة المشتركة والمبادرات القاعدية التكاملية. وضمن السياق الوطني للامركزية والاتساق، عُقدت حلقة عمل وطنية ضمت كل الأقاليم عن صياغة البرامج والمصادقة عليها. وسلطت هذه الحلقة الضوء على الأنشطة ذات الأولوية، والتغطية، وأشكال التنفيذ، وعلاقات الشراكة، وأوجه التضافر.

45- وسيعزز البرنامج القطري النظم الحالية للإدارة القائمة على النتائج باستخدام بيانات قاعدية لتتبع التغييرات الناجمة عن كلا العنصرين بالمقارنة مع مؤشرات معتمدة. وستُنفذ عمليات لتقدير الأثر حيثما كان ذلك مناسباً، بما في ذلك جهود مع الشركاء. وسيُستعمل النظام الناشئ للإدارة القائمة على النتائج كأداة رئيسية لنشر الدروس المستفادة، والمساءلة، والربط الشبكي للممارسات المثلى. وقد تم تطوير الإطار المنطقي من الخبرة الموحدة، بما يتيح لنظام الرصد والتقييم الإسهام في خطط العمل المشتركة، والتمكين من اتخاذ تدابير تصحيحية، واستقطاب الدعم للتوسع في الممارسات المثلى. ومن المنتظر تخصيص ما نسبته نحو 10 في المائة من تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى و5 في المائة من ميزانية تكاليف الدعم المباشر للمهام المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج.

46- وستوفَّر المساندة الفورية للتنفيذ وبناء القدرات على مستوى الأقسام والمجتمعات المحلية عبر نظام رصد مبتكر قائم على العمل. ويتيح ذلك اتخاذ تدابير تصحيحية عاجلة والحفاظ على معايير رفيعة مع توليد قدر أكبر من الانخراط المجتمعي والإحساس بملكية الأصول المنشأة في الوقت ذاته. ويُخزَّن بيان نظام الرصد المذكور في قاعدة للبيانات قادرة على إنتاج معلومات على مستوى الأقسام لتتبع الأداء عبر كل البرامج التي يساعدها البرنامج.

47- وستُنفَّذ تدابير منتظمة للمتابعة والإشراف من خلال المكاتب الفرعية بالتشاور الوثيق مع الشركاء المنفذين. وستعمل المكاتب الفرعية الستة كوحدات ميدانية يوفر لها المكتب القطري الخدمات، وتستخدم نظام الرصد المبتكر القائم على العمل للرصد التفاعلي وللمساندة المرتكزة على العمل.

48- وستُربط الإدارة القائمة على النتائج أيضاً بسلسلة من دراسات الحالة التي يدعمها البرنامج، ووكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وستقوم مؤسسات البحوث بتقدير مساهمة البرامج الإنمائية المستندة إلى الأغذية. وسيسعى المكتب القطري **للبرنامج** إلى الحصول على الدعم المخصوص من المقر ومن المكتب الإقليمي، ولاسيما من وحدات السياسات، وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، والتغذية المدرسية، والتغذية، والتقييم،

لإطلاق ومساندة دراسات حالة عن الأنشطة الابتكارية التي يروج لها العنصران. وتشمل مجالات الدراسة المحتملة ما يلي: فعالية بناء القدرات؛ ومأسسة نهج التخطيط؛ ومساندة الشركاء ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وفعالية المعونة الغذائية؛ والأثر التضافري للأنشطة في نقاط الأثر.

49- وسيستخدم البرنامج تقييماً خارجياً لمنتصف المدة، وتقييماً نهائياً مشتركاً مع شركاء إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتحليل الجاري لهشاشة الأوضاع، في تحديد دخول المساعدات المستندة إلى الأغذية، واستمرارها، وخروجها من المجتمعات المحلية والمدارس في ظل البرنامج القطري. وسيقوم البرنامج والشركاء برصد، وتقييم، وتعزيز المزايا النسبية لتوفير الأنشطة القاعدية لبناء القدرات للمؤسسات والمجتمعات المحلية، ولاسيما في ميدان التدابير التشاركية للتخطيط والتقييم.

50- وسيعمل البرنامج، ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية، والمكاتب الإقليمية، على تيسير التنسيق الشامل للتنفيذ. وسترفع وزارة الزراعة والتنمية الإقليمية ووزارة التعليم تقارير منتظمة إلى وزارة المالية والتنمية الاقتصادية والبرنامج عن التقدم المحرز. وبالنسبة للعنصر 1، سيتم تعزيز الوحدة الوطنية لترويج الخدمات على المستوى الاتحادي، والوحدات الإقليمية لترويج الخدمات، بمتطوعي الأمم المتحدة وبموظفي الدعم لضمان الإدارة الكافية، والطاقة التقنية، والدعم الرصدي. وسيركز العنصر 2 على بناء قدرات برنامج تنمية قطاع التعليم ووحدة التخطيط على المستوى الاتحادي، ونقاط الارتباط الإقليمية، واللجان الإقليمية لتنسيق المشروعات، ونقاط الارتباط على مستوى الأقسام، عبر إطار مبادرة الأطفال في التنمية المحلية والشركاء.

51- وسينخرط المكتب القطري للبرنامج، بمساندة وزارة المالية والتنمية الاقتصادية، في تعبئة الموارد عبر تسليط الأضواء على النتائج المحققة في ظل **البرنامج**. وضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ستُنفَّذ عمليات استعراض سنوية للبرنامج، وستُنظَّم زيارات مشتركة تقوم بها الجهات المانحة، وشركاء الأمم المتحدة، وكبار واضعي القرارات، إلى المجتمعات المحلية والمدارس. وستشمل عمليات الاستعراض تقدير التقدم المحرز فيما يتصل بالالتزامات المعززة تجاه النساء، ونواتج إطار عمل الأمم المتحدة الثاني للمساعدة الإنمائية ومخرجاته، ومؤشرات البرنامج القطري ذات الصلة.

الملحق 1- ألف

المخصصات الغذائية وتغطية المستفيدين				
عنصر البرنامج القطري	كمية السلع (طن متري)	التوزيع بحسب العنصر (%)	عدد المستفيدين (خلال فترة البرنامج)	نسبة المستفيدات (خلال فترة البرنامج)
برنامج إدارة الموارد البيئية (MERET–PLUS)	164 585	72	1 741 004	50
أنشطة الغذاء مقابل التعليم المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية	65 578	28	437 633	42
المجموع	**230 163**	**100**	**2 178 637**	

الملحق 1-باء

نوع السلع وحجم الحصص			
عنصر البرنامج القطري	نوع السلع الغذائية (الاسم)	حجم الحصة الغذائية الفردية (لكل شخص في اليوم)	المحتوى التغذوي: النسبة المئوية للسعرات الحرارية من البروتين (الحصة الغذائية الإجمالية)
برنامج "MERET-PLUS"	القمح	3 كيوغرام[1]	2 228 سعرة حرارية، 13% 284
أنشطة الغذاء مقابل التعليم المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية	خليط الذرة والصويا الزيت النباتي الملح	150 غراما 6 غرامات 3 غرامات	617 سعرة حرارية، 16.7%

[1] تقدم الحصة الغذائية التي يبلغ وزنها 3 كغ مقابل يوم عمل كامل للفرد الواحد وذلك لمساندة الاحتياجات التغذوية لأسرة مؤلفة في المتوسط من خمسة أفراد.

الملحق الثاني: مصفوفة النتائج والموارد للبرنامج القطري لإثيوبيا.10430.0 (2007-2010)

سلسلة النتائج (النموذج المنطقي)	مؤشرات الأداء	المخاطر، الافتراضات	الموارد المطلوبة
نواتج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	**مؤشرات نواتج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**		
الاستجابة الإنسانية، والإنعاش، والأمن الغذائي؛ الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز			
نواتج البرنامج القطري	**مؤشرات نواتج البرنامج القطري**		
1. زيادة القدرة على إدارة الصدمات وتلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية، وتنويع سبل العيش. (الأولوية الاستراتيجية 2 للبرنامج).	1.1 نسبة الأسر التي تشير إلى تحقيق زيادة في الدخل، بحسب الجنس. 2.1 نسبة الأسر التي تشير إلى تحقيق خفض للعجز الغذائي بمقدار شهرين على الأقل.	توافر أسواق مواتية للخدمات والمنتجات الأولوية.	مجموع الموارد المخصصة لعناصر البرنامج القطري (الأساسية) من حيث القيمة: 116 مليون دولار. العنصر 1: 72 مليون دولار. العنصر 2: 44 مليون دولار. مجموع المساهمة الحكومية المنتظرة: 12.7 مليون دولار.
2. مأسسة ممارسات ونظم الإدارة المستدامة للأراضي على مستوى المجتمعات المحلية وتكرارها في مناطق أخرى. (الأولوية الاستراتيجية 2 للبرنامج).	1.2 نسبة الأسر المنشئة للأصول (المادية والبيولوجية) عن طريق الغذاء مقابل العمل في البداية ومحافظتها عليها بعد ذلك بالاعتماد على العون الذاتي. 2.2 عدد المناطق غير المغطاة ببرنامج تحسين إدارة الموارد البيئية التي تستخدم نهج الإدارة المستدامة للأراضي. 3.2 نسبة الأسر التي تكرر التقانات الأسرية المخصوصة والممارسات المحسنة.	مساندة الحكومة للإدارة المستدامة للأراضي وقبول الشركاء بها كإطار للتعاون.	
3. تدعيم الممارسات والتغيرات السلوكية المستدامة والإنتاجية وذات الجذور المجتمعية فيما يتعلق بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. (الأولوية الاستراتيجية 3 للبرنامج).	1.3 نسبة المجتمعات المحلية المشاركة في المحاورات الاجتماعية التي تفرض تطبيق الممارسات السلوكية الإيجابية المستصوبة. 2.3 نسبة المدارس والمجتمعات المحلية التي تنفذ أنشطة لمنع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتخفيف من وطأته، والتوعية بقضايا التمايز بين الجنسين في خططها.	استعداد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للمشاركة في الأنشطة المتعلقة بذلك (دون وصمهم). استعداد الناس لاعتماد تغيرات سلوكية جديدة إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.	

الملحق الثاني: مصفوفة النتائج والموارد للبرنامج القطري لإثيوبيا.10430.0 (2007-2010)

سلسلة النتائج (النموذج المنطقي)	مؤشرات الأداء	المخاطر، الافتراضات	الموارد المطلوبة
4. زيادة معدلات التحاق الأطفال، ومواظبتهم، وقدرتهم على المشاركة النشطة في المدارس. (الأولوية الاستراتيجية 4 للبرنامج).	1.4 الالتحاق المطلق: عدد الفتيات والفتيان الملتحقين بالمدارس التي يساعدها البرنامج. 2.4 صافي معدل الالتحاق: التحاق نسبة 55 في المائة من الفتيان والفتيات في سن الدراسة الابتدائية في المدارس التي يساعدها البرنامج. 3.4 معدل المواظبة: مواظبة نسبة 90 في المائة من الفتيات والفتيان في المدارس التي يساعدها البرنامج على المدارس خلال السنة الدراسية. 4.4 معدلات تسرب الفتيات والفتيان من المدارس الابتدائية التي يساعدها البرنامج. 5.4 نسبة الفتيات إلى الفتيان في المدارس التي يساعدها البرنامج. 4.6 مفهوم المعلمين لقدرة الأطفال على التركيز والتعلم (المشاركة النشطة) في المدارس نتيجة أنشطة التغذية المدرسية.	الأوضاع السياسية والأمنية مواتية لتنفيذ الأنشطة الإنمائية. تحفيز المعلمين (بما في ذلك تسديد مرتباتهم على الفور) واستعدادهم للقيام بمهامهم بدأب. رغبة التلاميذ والتلميذات في اكتساب المعارف. توافر وسائل المساعدة على التعليم في المدارس الابتدائية.	
5.النهوض بجودة التعليم وتحويل المدارس تدريجياً إلى مراكز للتنمية المحلية. (الأولوية الاستراتيجية 4 للبرنامج).	1.5 معدل الإتمام. 2.5 نسبة رابطات الآباء والمعلمين التي تنظر إلى المدارس على أنها مراكز للتنمية المحلية.	توافر أموال كافية لتكاليف التشغيل المباشرة الأخرى لتوفير التدريب المتواصل لنقاط الارتباط في أنشطة التغذية المدرسية، بما يغطي دوران الموظفين الحكوميين.	
6. تمكن الشركاء المنفذين من تخطيط وإدارة البرامج المستندة إلى الأغذية. (الأولوية الاستراتيجية 5 للبرنامج).	1.6 عدد الشركاء المنفذين للبرنامج المتمتعين بالقدرة على تولي أمر تخطيط وإدارة البرامج المستندة إلى الأغذية. 2.6 نسبة الأسر الراضية عن الدعم التقني والإداري. 3.6 نسبة أعضاء المجتمعات المحلية الذين يعتبرون لجان الغذاء مقابل العمل المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية على أنها فعالة أو شديدة الفعالية. 4.6 عدد المبادرات الإنمائية التي تدرج الدروس المستفادة من برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية ومبادرة الأطفال في التنمية المحلية.	توافر أموال كافية لتكاليف التشغيل المباشرة الأخرى لتوفير الدعم لبناء القدرات فيما يتصل بتخطيط وإدارة البرامج المستندة إلى الأغذية.	
مخرجات البرنامج القطري	مؤشرات المخرجات		خطة الرصد في المكتب القطري
1.1 مساحة الأراضي المتدهورة المستصلحة: 125 000 هكتار.	1.1.1عدد المستفيدين بحسب الجنس المشاركين في أنشطة استصلاح الأراضي التي يساعدها البرنامج. 2.1.1 مساحة الأراضي المتدهورة المستصلحة بالهكتار. 3.1.1 نسبة الأنشطة التي تلبي المعايير التقنية.	توفير الحكومة للتمويل النظير والدعم التقني بصورة وافية وفي الوقت المناسب.	مجموع الميزانية (الأساسية) المنتظرة: 850 796دولارا. الميزانية المنتظرة من

الملحق الثاني: مصفوفة النتائج والموارد للبرنامج القطري لإثيوبيا.10430.0 (2007-2010)

سلسلة النتائج (النموذج المنطقي)	مؤشرات الأداء	المخاطر، الافتراضات	الموارد المطلوبة
2.1 تحسن ممارسات إدارة خصوبة التربة.	1.2.1 عدد وأنواع التقنيات المحسنة لإدارة خصوبة التربة التي تم إدخالها. 2.2.1 عدد مواقع برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية التي تُطبَّق فيها التقنيات المحسنة لإدارة خصوبة التربة.		تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى:000 543 دولار. الميزانية المنتظرة من تكاليف الدعم المباشر: 850 253 دولارا. إعداد خطة قياس الأداء لرصد نتائج عناصر البرنامج القطري مع الشركاء المنفذين: 000 5 دولار. مأسسة نظام الإدارة القائمة على النتائج لجمع، وتحليل، ورصد البيانات عن الأداء ضمن البرنامج والشركاء المنفذين بصورة منظمة ومنتظمة: 75.000 دولار. تيسير عمليات استعراض الإدارة القائمة على النتائج على كل مستويات الإدارة (مستوى الأقسام، والأقاليم، والمستوى الاتحادي): 000 15 دولار.
3.1 مشاركة 000 118 مستفيد سنوياً في أنشطة إنشاء الأصول وتوليد الدخول المدعومة بالأغذية في/من 500 مجتمع محلي يعاني من انعدام الأمن الغذائي في 65 قسما.	1.3.1 عدد المستفيدين بحسب الجنس المشاركين في أنشطة الغذاء مقابل العمل. 2.3.1 كمية الأغذية الموزعة في ظل أنشطة الغذاء مقابل العمل. 3.3.1 عدد وأنواع الأصول المنشأة. 4.3.1 عدد وأنواع الأنشطة المنشأة لتوليد الدخول.	تشجيع الأسواق لقيام المنتجين بإنتاج المزيد من الخضر والفاكهة.	
4.1 تطوير فرص السياحة الإيكولوجية والثقافية.	1.4.1 عدد الأماكن المحتملة المطورة في كل إقليم.		
5.1 تيسير الوصول إلى مصادر المياه.	1.5.1 اختصار الوقت المنفق على جلب الماء بنسبة 50 في المائة. 2.5.1 مجموعات المنتفعين بالمياه قيد العمل.		
6.1 توسيع تقانات التجهيز التي توفر الوقت وتزيد الغلة في "نقاط الأثر".	1.6.1 عدد الأسر المدربة على استخدام تقانات التجهيز التي توفر الوقت وتزيد الغلة في "نقاط الأثر".		
7.1 تيسير الوصول إلى الأسواق.	1.7.1 عدد المجتمعات المحلية التي يتيسر وصولها إلى الأسواق. 2.7.1 عدد المجموعات السوقية المنظمة.		
1.2 تعزيز القدرة التقنية للشركاء المنفذين والمجتمعات المحلية المقصودة.	1.1.2 عدد موظفي الشركاء المنفذين المتلقين للتدريب على التنمية التشاركية لمستجمعات المياه. 2.1.2 عدد المجتمعات المحلية ذات الخطط الشاملة لمستجمعات المياه.		
2.2 تحسن قدرة المجتمعات المحلية المقصودة على إدارة دورة مشروعات الموارد الطبيعية.	1.2.2 نسبة مواقع برنامج تحسين إدارة الموارد البيئية التي تقوم بتعديل الخطط باستخدام بيانات تقييم الأداء. 2.2.2 نسبة أفرقة التخطيط وكذلك أعضاء المجتمعات المحلية المدربين على إدارة دورة مشروعات الموارد الطبيعية.		
3.2 تفحص نهج الإدارة المستدامة للأراضي، ونشرها، ومواءمتها.	1.3.2 مدى اعتماد نهج الإدارة المستدامة للأراضي في المناطق المحاذية لشبكات الأمان. 2.3.2 عدد مجموعات المزارعين المنخرطة في بحوث مواءمة الإدارة المستدامة للأراضي.		

الملحق الثاني: مصفوفة النتائج والموارد للبرنامج القطري لإثيوبيا.10430.0 (2007-2010)

سلسلة النتائج (النموذج المنطقي)	مؤشرات الأداء	المخاطر، الافتراضات	الموارد المطلوبة
4.2 تنشيط آليات التضامن المجتمعية، ومساندتها، ووضعها قيد التشغيل.	1.4.2 عدد مجموعات المستخدمين العاملة المنشأة لإدارة الأصول و/أو توليد الدخول. 2.4.2 نوع الأصول المنشأة عبر آليات التضامن لصالح الأسر التي تعاني من قلة اليد العاملة.		تيسير عمليات التقييم الذاتي المستندة إلى العناصر على كل الأصعدة: 000 10 دولار. قيام موظفي المكتب القطري/المكتب الفرعي للبرنامج والشركاء المنفذين بالرصد الميداني: 850 656 دولارا. عمليات استعراض مرتين في السنة على مستوى الأقاليم والمستوى الاتحادي: 000 15 دولار. اضطلاع المكتب القطري بتوحيد تقارير المكاتب الميدانية واتخاذ التدابير التصحيحية مع الحكومة: 000 10 دولار. إعداد تقارير الإدارة القائمة على النتائج سنويا: 000 10 دولار.
1.3 إشاعة الوعي بآثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأمن الغذائي في صفوف المجموعات السكانية الضعيفة في المجتمعات المحلية الشريكة.	1.1.3 عدد الممارسات السلوكية المدخلة. 2.1.3 عدد الأفرقة العاملة للمحاورات المجتمعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. 3.1.3 نسبة المدارس التي شهدت تنفيذ أنشطة لمنع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وللتوعية بقضايا التمايز بين الجنسين.		
2.3 تعزيز قدرة الشركاء المنفذين على مستوى الأقسام والأقاليم على تعميم الاهتمام بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جهودهم المعتادة.	1.2.3 عدد موظفي الشركاء المنفذين الذين تلقوا التدريب على قضايا التمايز بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.		
1.4 عدد تلاميذ المدارس الابتدائية المتلقين لوجبات مدرسية في 137 قسماً من الأقسام المعانية من الانعدام المزمن للأمن الغذائي: 000 438 تلميذ.	1.1.4 عدد الفتيات والفتيان المتلقين للوجبات المدرسية في المدارس التي يساعدها **البرنامج**. 2.1.4 كمية الأغذية الموزعة في المدارس التي يساعدها **البرنامج** بحسب نوعها.	اقتناع الآباء والأمهات بفوائد التعليم واستعدادهم لجلب أطفالهم إلى المدارس. توفير الحكومة لتمويل نظير كاف في الوقت المناسب. ومساندة أعضاء المجتمعات المحلية لبرامج التغذية المدرسية من خلال توفير الأغذية التكميلية الأخرى والبنود غير الغذائية. وصول التوريد المحلي إلى النسبة المستهدفة البالغة 30 في المائة من مجموع المشتريات الغذائية (بما يتيح للكميات تحقيق المستويات المستهدفة).	
2.4 السعي لتحقيق توافق وطني على توفير الوجبات المدرسية.	1.2.4 عدد حلقات العمل المنظمة لاستقطاب التأييد لتوفير الوجبات لمدرسية.	توافر تمويل كاف لنفقات التشغيل المباشرة الأخرى لتنظيم حلقات العمل. تشوش البرنامج بفعل النقاش الدائر حول المعونة الغذائية.	
3.4 تقديم الغذاء كحافز للفتيات بغية خفض التباين بين الجنسين.	1.3.4 عدد الفتيات المتلقيات للحصص الغذائية المنزلية.	توافر الأموال لمواصلة دعم مبادرة الفتيات التي يتسع نطاقها بسرعة بالنظر إلى نجاحها.	

الملحق الثاني: مصفوفة النتائج والموارد للبرنامج القطري لإثيوبيا.10430.0 (2007-2010)

سلسلة النتائج (النموذج المنطقي)	مؤشرات الأداء	المخاطر، الافتراضات	الموارد المطلوبة
4.4 تطوير وتنفيذ مشروع تجريبي للتغذية المدرسية المرتكزة على القدرات المحلية.	1.4.4 عدد المدارس في المنطقة التي ينفذ فيها المشروع التجريبي للتغذية المدرسية المرتكزة على القدرات المحلية. 2.4.4 نسبة أنشطة الغذاء مقابل التعليم الممولة محلياً في المدارس.	تحقق التعاون المحتمل مع منظمة الأغذية والزراعة. توافر أموال كافية لنفقات التشغيل المباشر الأخرى لتنفيذ المشروع التجريبي.	
5.4 تلقي وتوزيع حصص غذائية ملائمة من حيث النوعية والكمية في الوقت المناسب.	1.5.4 نسبة المدارس التي توزع فيها حصص صحيحة من كل سلعة. 2.5.4 نسبة الأغذية المفقودة أو التالفة في المدارس بعد استلام الأغذية بحالة جيدة. 3.5.4 توزيع الزيت النباتي بحصص صحيحة. 4.5.4 نسبة الأيام المدرسية التي توزع فيها الأغذية عقب تلقيها في المدارس.	تمكن المكاتب الإقليمية للتعليم من نقل الأغذية في الوقت المناسب. توافر مرافق التخزين الكافية على مستوى المدارس. إتاحة أموال كافية لنفقات التشغيل المباشرة الأخرى لتوفير التدريب المتواصل لنقاط الارتباط المعنية بالتغذية المدرسية، وتغطية دوران الموظفين الحكوميين.	
1.5 تنفيذ إطار مبادرة الأطفال في التنمية المحلية في كل المدارس التي يساعدها البرنامج.	1.5 نسبة المدارس التي يُنفذ فيها إطار مبادرة الأطفال في التنمية المحلية 2.5 عدد المدارس التي تُنفذ فيها أنشطة الحزمة الأساسية المعنية مع المجتمعات المحلية.	إتاحة أموال كافية لنفقات التشغيل المباشرة الأخرى لتوفير التدريب المتواصل لنقاط الارتباط المعنية بالتغذية المدرسية، وتغطية دوران الموظفين الحكوميين. تحقق التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.	
1.6 تحسن قدرة الشركاء المنفذين على تحديد الاحتياجات الغذائية، وتطوير الاستراتيجيات، وتنفيذ البرامج المستندة إلى الأغذية.	1.1.6 عدد الشركاء المنفذين الذين يستخدمون الخدمات التقنية للبرنامج في تطوير قدرتهم على تحديد الاحتياجات الغذائية، وتطوير الاستراتيجيات، وتنفيذ البرامج المستندة إلى الأغذية. 2.1.6 عدد الموظفين الوطنيين (خبراء الزراعة والتعليم) المدربين على الإدارة القائمة على النتائج على المستويين الإقليمي والوطني. 3.1.6 نسبة تقارير رصد الأداء الواردة في الوقت المناسب.	توافر أموال كافية لنفقات التشغيل المباشرة الأخرى لتوفير الدعم لبناء القدرات.	
2.6 توسع الحوار مع الشركاء المنفذين لتحديد المجالات المحتملة للتعاون التقني والمالي.	1.2.6 عدد مجالات التعاون المالي والتقني القائم بين البرنامج والشركاء المنفذين. 2.2.6 عدد أشكال الشراكة القائمة مع وكالات الأمم المتحدة، ومشروع الألفية، والشركاء المنفذين الآخرين.	توافر الموظفين المتحمسين والمدربين على مختلف الأصعدة.	
3.6 تحسن برمجة المعونة الغذائية وفعاليتها عبر تسليط الأضواء على نتائج البرنامج وتعبئة موارد إضافية وتكميلية كافية مع الشركاء.	1.3.6 عدد الممارسات المثلى للبرنامج القطري الموثقة والمعممة. 2.3.6 حجم الموارد الإضافية والتكميلية المعبأة والمستخدمة (العينية منها والنقدية).	الحصول على دعم كاف للمكتب الإقليمي لشرق وجنوب أفريقيا وللمقر للمناصرة وتعبئة الموارد.	

الملحق الثالث

موجز ميزانية البرنامج القطري (2007-2011)			
	العنصر الأول برنامج إدارة الموارد البيئية "MERET– PLUS"	العنصر الثاني أنشطة الغذاء مقابل التعليم المستندة إلى مبادرة الأطفال في التنمية المحلية	المجموع (كلا العنصرين)
السلع الغذائية (طن متري)	164 585	65 578	230 163
السلع الغذائية (القيمة)	39 500 400	25 104 544	64 604 944
النقل الخارجي	8 979 217	3 577 720	12 556 937
تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة (المجموع)	13 418 741	7 098 130	20 516 871
تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة (التكلفة للطن المتري)	81.53	108.24	
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى	2 873 520	2 556 749	5 430 269
مجموع تكاليف التشغيل المباشر	64 771 878	38 337 143	108 183 170
تكاليف الدعم المباشر[1]	2 804 557	2 269 592	5 074 149
تكاليف الدعم غير المباشر[2]	4 730 350	2 842 471	7 572 822
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج	72 306 786	43 449 207	115 755 992
مساهمة الحكومة	6 663 150	5 987 208	12 650 358

(1) مبلغ تكاليف الدعم المباشر رقم إرشادي للعلم والإحاطة. ويعاد النظر في المخصصات السنوية لتكاليف الدعم المباشر في البرنامج القطري وتُحدد قيمتها سنويا بعد تقدير احتياجات تكاليف الدعم المباشر وتوفر الموارد.

(2) يجوز للمجلس التنفيذي أن يُعدّل تكاليف الدعم غير المباشر أثناء الفترة المشمولة بالبرنامج القطري.